حفز الانهيار المفاجئ للنظام التونسي في عام 2011 احتجاجات من مصر الى اليمن. تمكنت هذه الحركات من اسقاط الانظمة أو تجديد العقود الاجتماعية. العدالة الانتقالية هي واحدة من العناصر الأساسية لضمان التطور السليم نحو الحكم الديمقراطي والحفاظ على التماسك الاجتماعي, و نهج لتحقيق المساءلة من خلال الاعتراف بحقوق الضحايا، وتعزيز سيادة القانون. تلعب البرلمانات دورا حيويا في عملية المصالحة الوطنية بإعتبارها دوائر مناقشة وطنية ومنصة لتبادل المعلومات. يمكن للبرلمانات أن تلعب العديد من الأدوار الرئيسية فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية بخاصةً في المجالات التالية

لجان الحقيقة: سن التشريعات، تعيين المفوضين دعم وتنفيذ التوصيات

برامج التعويض: سن التشريعات، وإنشاء برامج تعويضات الاعتراف الفردي والجماعي للضحايا أي شيلي وألمانيا

إصلاح العدالة: اتخاذ أواعتماد تشريعات الفحص والتطهير، دعم اعتماد الإصلاحات القانونية والدستورية بما يتماشى مع ، معايير حقوق الإنسان

العفو: التأكد من أن القوانين تتماشى معمعايير القانون الدولي

المحاكمات: ضمان استقلال القضاء والنيابة العامة من خلال اعتماد ال تشريعات والميزانية المناسبة -

إن وجود برلمان ممثل فعلاً لكافة القوى ومكونات المجتمع هو علامة هامة للمصالحة الوطنية امل مهم في توطيد عملية المصالحة وسيادة القانون بحيث يوفر منصة وطنية لتبادل حر ومفتوح للآراء. لمزيد من المعلومات، الرجاء الضغط هنا.

سوف يوفر هذا الملخص العربي معلومات للبرلمانات حول الآليات التي يمكن تطبيقها لتعزيز العدالة الانتقالية في أعقاب الربيع العربي

في **تونس**: تم تقديم مشروعي قانونين بشأن العدالة الانتقالية إلى الجمعية الوطنية التأسيسية. وينص مشروع القانون الأول على إنشاء هيئة مستقلة مسؤولة عن النظر في المخالفات المرتكبة من 1 يناير 1955 حتى تاريخ إنشائها. مشروع القانون الثاني، قانون الاستبعاد السياسي، يمنع الأشخاص الذين خدموا في الحكومة السابقة أو التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل من العودة إلى الحياة السياسية. لم يتم اعتماد مشروعي القوانين لغاية الأن مما تسبب بضجة واسعة في الحياة السياسية في تونس وتعديل وزاري في الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، انضمت تونس إلى المحكمة الجنائية الدولية، لتصبح بذلك أول دولة في شمال أفريقيا. وقضت محكمة تونسية بسجن بن علي وزوجته 35 سنة في السجن غيابيا بتهم الفساد.

ليبيا: مرر البرلمان الليبي، المؤتمر الوطني العام، قانون العزل السياسي الذي صدر في ابريل 2013 والذي ينص على معاقبة المسؤولين الذين يشغلون مناصب العامة بين عامي 1969 و 2011. وينص هذا القانون على أن يتم منع أولئك الذين كانوا يتولون مناصب سياسية عالية في ظل النظام السابق من شغل أي مناصب عالية في حقبة ما بعد القذافي لمدة عشر سنوات.

اليمن: وافق البرلمان على إدراج مشروع قانون بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية على جدول أعماله. وقد صمم القانون لكشف الانتهاكات التي وقعت في الماضي. ويشمل تعويضات مالية للضحايا ، الحفاظ على الذاكرة الوطنية وتخليد الضحايا، وكذلك الإجراءات التي تمنع الانتهاكات في المستقبل، بما في ذلك التعديل المؤسسي للمرافق المدنية والعسكرية وإنشاء هيئة محايدة لحماية حقوق الإنسان.لم يتم التصدق لغاية الأن على هذا القانون من قبل البرلمان اليمني بسبب خلافات حول حول ماهية وتوقيت انتهاكات حقوق الإنسان التي يجب أخذها بعين الاعتبار. وبالنظر إلى اتفاق انتقال السلطة الذي رعته دول الخليج العربية، وقد وافق البرلمان اليمني بالاجماع على قانون يعطي الحصانة لرئيس البلاد من الملاحقة القضائية في مقابل تنحيه.

مصر: لا تزال طبيعة التحول بمصر متنازع عليها وعلى الرغم من الجهود غير الناجحة في صياغة وسن دستور جديد، وأوصت لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى إنشاء محكمة "العدالة الانتقالية". في أعقاب انتخابات مجلس الشعب في عام 2012، عدل البرلمان مشروع قانون التدقيق الذي يمنع تعيين المعينين والمقربين من الترشح للرئاسة.

إذا كان لديكم أية أسئلة أو تعليقات أو ملاحظات أخرى، الرجاء التواصل معنا على

info@agora-parl.org

المصادر

- http://www.ipu.org/PDF/publications/reconciliation_en.pdf
- http://legal-agenda.com/article.php?id=522&folder=articles&lang=ar#.Ujwrln_s3gl
- http://allafrica.com/stories/201306230109.html
- http://edition.cnn.com/2011/WORLD/africa/06/24/tunisia.icc/index.html
- http://www.libyaherald.com/2013/05/05/political-isolation-law-passed-overwhelmingly/#ixzz2foAOVBK6
- UNDP in collaboration with Ministry of Legal Affairs run a transitional justice project in Yemen. See link, http://www.ye.undp.org/content/dam/yemen/General/Docs/UNDP-YEM-Results%202013.pdf
- http://www.hrdreport.fco.gov.uk/human-rights-in-countries-of-concern/yemen/
- http://www.yementimes.com/en/1688/intreview/2525/Mohammed-Al-Mikhlafi-Minister-of-Legal-Affairs-about-%E2%80%9Ctransitional-jusice%E2%80%9D.htm
- http://www.peacebuilding.no/var/ezflow_site/storage/original/application/fca860d3d7c23f44b3b865ce0dd98bf5.pdf